.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 2021**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 6,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 5,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا الانتعاش إلى الارتفاع القوي للنشاط الفلاحي بنسبة 18,9% والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,6%.**

**وشكـل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بارتفاع التضخم وحاجة طفيفة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**انتعاش الاقتصاد الوطني**

ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 20,7% في الفصل الرابع من سنة 2021 بعد انخفاض قدره9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 18,9% عوض انخفاض نسبته 10,7% سنة من قبل، وأنشطة الصيد البحري بنسبة 40,7% عوض 11,5%.

و عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** نموا بنسبة5,2% عوض 0,9% خلال الفصل الرابع من السنة الماضية. وذلك نتيجة تحسن القيم المضافة ل:

* الماء والكهرباء بنسبة 6٫9% عوض 0٫2%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 6٫4% عوض انخفاض بنسبة 1٫9%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 5,5% عوض 0٫9%؛

وإلى انخفاض أنشطة الصناعات الاستخراجية بنسبة 2% عوض ارتفاع بنسبة 8,8%.

ومن جهتها، عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** ارتفاعابنسبة5,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 بعد أن سجلت انخفاضا نسبته7,1% نفس الفصل من السنة الماضية. وكان هذا الانتعاش نتيجة التأثير المشترك لارتفاع القيم المضافة ل:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 44% عوض انخفاض قوي بنسبة 57,7%؛
* التجارة 11٫8% بدل انخفاض بنسبة 7٫2%؛
* النقل بنسبة 5٫5% عوض انخفاض قوي بنسبة 22٫8%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5٫4% عوض انخفاض بنسبة 2٫1%؛
* التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 3% عوض انخفاض بنسبة 2٫2%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 2٫4% عوض انخفاض بنسبة 1٫4%.

 وإلى انخفاض أنشطة:

* البريد والمواصلات بنسبة 2% عوض انخفاض بنسبة 1%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 1٫9% بدل انخفاض بنسبة 2٫2%.

وفي هذه الظروف، ومع انخفاض للضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 3%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الرابع من سنة 2021 ارتفاعا نسبته 6,6% عوض انكماش بنسبة 5,1% السنة الماضية.

**ارتفاع في المستوى العام للأسعار**

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 9,7% عوض انخفاض بنسبة 3,3%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 3,1% مقابل 1٫8% نفس الفترة من السنة الماضية.

**ارتفاع الطلب الداخلي**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 7,3% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 4,9% نفس الفترة من سنة 2020، مساهما في النمو الاقتصادي ب 7,8 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 5,3 نقطة.

 وفي هذا الاطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 5,1% بدل 0,4% مساهمة في النمو ب 3 نقط مقابل 0,2 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 5,2% عوض انخفاض بنسبة 3,5% مساهمة ب 1 نقطة في النمو مقابل مساهمة سلبية ب 0,7 نقطة.

كما سجل، بدوره، إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (ارتفاعا بلغ 13٫1% مقابل انخفاض قوي بنسبة 14٫7% بمساهمة في النمو بلغت 3٫8 نقطة بدل مساهمة سلبية ب 4٫9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 5٫3% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 بدل انخفاض بنسبة 6٫7%. كما ارتفعت الصادرات بنسبة 3٫1% عوض انخفاض بنسبة 7٫7%.

وفي هذا الإطار، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 1٫2 نقطة عوض مساهمة إيجابية قدرها 0٫2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**حاجة طفيفة لتمويل الاقتصاد الوطني**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 9,7% عوض انخفاض بنسبة 3,3% وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 19,8% عوض 20%، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 10,4% بدل انخفاض بنسبة 2,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 7% مقابل انخفاض بنسبة 1,9% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 31,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,7%.

ومثل إجمالي الاستثمار نسبة 32,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وعرف الاقتصاد الوطني حاجة إلى التمويل بلغت 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض قدرة على التمويل بلغت 0,4%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2021:

